

بعد مرور ثلاثة أشهر على قرار محكمة العدل الدولية النظام السوري انتهك القرار بشكل صارخ وقتل مواطنين تحت التعذيب

وثقنا مقتل ما لا يقل عن 16 شخصاً بسبب التعذيب وما لا يقل عن 246 حالة اعتقال / احتجاز بينهم 6 أطفال و17 سيدة



الخميس 22 شباط 2024

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

في 16/ تشرين الثاني/ 2023 [أصدرت محكمة العدل الدولية في لاهاي قرارها](#) بشأن طلب تحديد التدابير المؤقتة الذي قدمته كندا وهولندا في القضية المتعلقة بتطبيق اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من المعاملات، أو العقوبات القاسية، أو اللإنسانية، أو المهينة ضد النظام السوري. ونص قرار المحكمة على اتخاذ الإجراءات المؤقتة بما فيها أن تقوم الجمهورية العربية السورية، وفقاً لالتزاماتها بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب، باتخاذ جميع التدابير لمنع أفعال التعذيب وغيرها من المعاملات، أو العقوبات القاسية، أو اللإنسانية، أو المهينة وضمناً أن مسؤوليها، فضلاً عن أي منظمات أو أفراد قد يكونون تحت سيطرتها أو توجيهها أو تأثيرها، لا يرتكبون أيّاً من أفعال التعذيب، أو أي أفعال مهينة، أو قاسية، أو لإنسانية. وأن تتخذ الجمهورية العربية السورية تدابير فعّالة لمنع تدمير وضمناً الحفاظ على أية دلائل متعلقة بادعاءات وقوع أفعال تندرج ضمن نطاق اتفاقية مناهضة التعذيب وغيرها من المعاملات، أو العقوبات القاسية، أو اللإنسانية، أو المهينة.

تقوم الشبكة السورية لحقوق الإنسان ومنذ عام 2011 بمراقبة يومية لانتهاكات حقوق الإنسان في سوريا، وقد قمنا ببناء قاعدة بيانات تتضمن مئات الآلاف من حوادث الانتهاكات، ومنذ صدور قرار محكمة العدل الدولية، قمنا بمتابعة حثيثة لأي إجراءات قد يتخذها النظام السوري للالتزام بقرار المحكمة.

ولم نصدُر أي تقرير على مدى الأشهر الماضية، لأن تنفيذ الإجراءات يحتاج إلى وقت وتغيير حقيقي، ولكن وبعد مرور ثلاثة أشهر نستطيع التأكيد على أن النظام السوري لم يأت بأي تغيير يذكر في سياساته القمعية، ومنظومته الأمنية المتوحشة، أو على صعيد إلغاء القوانين التي تشرعن التعذيب والإفلات من العقاب، ولا يوجد لدينا أي مؤشر أن توقف عن التعذيب، بل إنه مستمر في ارتكاب المزيد من التعذيب، وصولاً إلى القتل تحت التعذيب.

ومنذ صدور قرار محكمة العدل الدولية في 16/ تشرين الثاني/ 2023 وحتى 21/ شباط/ 2024 وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان:

أولاً: 246 حالة اعتقال تعسفي بينهم 6 أطفال و17 سيدة تمّ اعتقالهم داخل مراكز الاحتجاز التابعة لقوات النظام السوري، أفرج عن 29 حالة منهم، وتحول 217 منهم إلى حالة اختفاء قسري.

ثانياً: مقتل ما لا يقل عن 16 شخصاً بسبب التعذيب داخل مراكز الاحتجاز التابعة لقوات النظام السوري.

ثالثاً: سجلنا ما لا يقل عن 7 حالات، مختلفين تم تسجيلهم على أنهم متوفون في دوائر السجل المدني، وذلك منذ 16/ تشرين الثاني/ 2023 حتى 10/ شباط/ 2024 كان من بين أبرزها [تسجيلنا للشاعر والناشط البارز ناصر بندق المختفي في مراكز احتجازه منذ 17/ شباط/ 2014، كمتوفٍ في دائرة السجل المدني](#)، وفي جميع الحالات لم يُذكر سبب الوفاة، ولم يسلم النظام الجثث للأهالي، ولم يُعلن عن الوفاة وقت حدوثها.

إنَّ هذه البيانات تؤكد أن النظام السوري مستمر في عمليات التعذيب بمختلف أشكاله، بدءاً من عملية الاعتقال التعسفي التي تعتبر شكلاً من أشكال التعذيب، حيث تتم بأسلوب أقرب إلى الخطف، ودون مذكرة قضائية، وما يتزامن معها من استخدام للعنف المفرط والضرب بمختلف أشكاله ودرجاته والذي عادةً ما يبدأ منذ اللحظة الأولى للاعتقال ويبقى متواصل طوال مدة الاحتجاز عبر إخضاع المعتقل لظروف احتجاز قاسية وغير إنسانية وإحالاته [إلى محاكم استثنائية أمنية](#) تشابه ظروف محاكمتها عمليات التحقيق في الأفرع الأمنية.

كما يتحول معظم المعتقلين تعسفياً إلى مختفين قسرياً، وهذا شكل فظيع من أشكال التعذيب، ويُمارس بحق المعتقلين تعسفياً أشكال متوحشة من التعذيب، والتي [بلغت 72 أسلوباً](#) للتعذيب الجسدي والنفسي والجنسي، مورست جميعها على نحو مقصود وواسع في كافة مراكز الاحتجاز وطالت عمليات التعذيب كافة المعتقلين بمن فيهم النساء والأطفال والكهول والمرضى وذوي الاحتياجات الخاصة ولم تستثن أحداً. وهذه الظروف الوحشية يعاني منها بشكل يومي ممن لا يزالون في مراكز الاحتجاز منذ سنوات طويلة، وفي وصف يكاد ينطبق على جميع الناجين من مراكز الاحتجاز التابعة لقوات النظام فلا يكاد يوجد معتقل لم يخضع لأحد أساليب التعذيب أثناء عملية احتجازه ولو استمرت لساعات قليلة.

وفقاً لحالات الاعتقال التعسفي والتعذيب والاختفاء القسري الموثَّقة لدينا في سوريا من قبل قوات النظام السوري فلا يوجد لدينا أي مؤشر ينفي استمرار النظام السوري في عمليات التعذيب، أو قيامه بأدنى الإجراءات كاستجابة لقرار التدابير المؤقتة الصادر عن محكمة العدل منذ صدوره، فضلاً عن استمرار احتجازه لما لا يقل عن 135638 شخصاً لا يزالون قيد الاعتقال التعسفي أو الاختفاء القسري ويعانون من التعذيب في مراكز الاحتجاز التابعة له. لم يقم النظام السوري بفتح تحقيق واحد عن اختفاء المواطنين السوريين أو تعذيبهم من قبل قواته، بل إنه شرعن "قوانين" تحميهم من العقاب.

تدين الشبكة السورية لحقوق الإنسان بأشد العبارات خرق النظام السوري لقرار محكمة العدل الدولية، وتدين خرقة المتكرر لاتفاقية مناهضة التعذيب التي صادقت عليها سوريا في عام 2004، وتطالب باتخاذ كل الإجراءات الممكنة ضد النظام السوري بما في ذلك إصدار قرار ملزم من مجلس الأمن يطالب بوقف التعذيب المنهجي الذي يشكل جرائم ضد الإنسانية، ويدين انتهاك النظام السوري لقرار محكمة العدل الدولية.

SNHR

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

لا عدالة بلا محاسبة



info@snhr.org
www.snhr.org

